

نحو تجاوز تردى الوضع العربى

في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٥، أعلن الحسن الثاني في احدى تصريحاته: لقد انتهت مشكلة الصحراء .

وبعد سنوات مرت ، تبدو مشكلة الصحراء وكأنها تكشف وتلخص مشاكل المغرب العربي عامة والمغرب خاصة . فهي لم تنته ، وإنما ألت بظلالها على كل ما حولها من علاقات بين دول المغرب ، وعلى الأوضاع الداخلية لكل دولة من دواليه ، وبصورة خاصة ، أوضاع المغرب وموريتانيا والجزائر . وهذا هي تهدد بان تتحول الى نموذج للعلاقات بين البلدان المجاورة ، ينسف ما بينها من جسور بناها الماضي بخبراته النضالية المشتركة ، ويبدمر العلاقات بين الشعوب ، ويحول القضايا المطروحة ، مهما كان حجمها ومدلولها ، الى رافعة تقلب احتمالات التقدم والتقارب الى عوامل للاقتال والتبعاد والانهيار .
وإذا كان من الممكن تحليل التطورات التي شهدتها منطقة المغرب العربي الكبير في الفترة القربيه المنصرمة من خلال نشوء وتطور مشكلة الصحراء ، فإن هذه المشكلة ما كانت لتلعب الدور الذي مارسته ، لو لم توجد ظروف دولية وعربية وداخلية دفعتها بالاتجاه الذي سارت فيه ، وأعطتها البعد الذي أخذته .

التطلورات العربية بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧

ولعله من المفيد التذكير في هذا الصدد ، بالمواءمة الكبرى التي استهدفت منذ ١٩٦٧ ، وحتى الان ، الامة العربية في كل اقطارها ، واخذت اشكالا خاصة تتناقل مع

للدولة موارد داخلية كافية تؤهـل لها تفوقاً واضحاً على آية قوهـة سياسية معارضة، أو على احتـلالات قيـام تحركات شعبـية أو طـبـقـية مضـادة، وـتكـفي نـظـرة سـريـعة وـاحـدة عـلـى أـهـداف هـذـا المـخـطـطـ، كـيـ نـدرـكـ أـنـهـ حقـقـ جـزـءـاـ اـسـاسـياـ مـنـهـاـ فـالـمـرـكـزـ الـاسـاسـيـ لـحـرـكـةـ التـحـديـتـ الـعـرـبـيـ، وـهـوـ مـصـرـ، تـحـولـ إـلـىـ تـبـعـيـةـ مـكـنـوـفـةـ، وـتـحـلـ عـنـ دـورـهـ الـعـرـبـيـ لـصالـحـ دـورـ آخرـ فـيـ اـطـارـ الصـرـاعـ الـأـمـرـيـالـيـ مـعـ الشـعـوبـ وـالـمـسـكـرـ الـاشـتـراـكيـ، وـالـمـارـاـكـرـ الصـغـيرـةـ الـتـيـ أـقـيمـتـ بـدـلـاـ عـنـهـ فـيـ الـمـشـرقـ هـيـ اـمـاـ مـتـنـاقـضـةـ مـتـعـادـيةـ وـمـتـحـارـبةـ، اوـ مـشـتـتـةـ الـطـاقـاتـ وـالـاتـجـاهـ، وـعـاجـزةـ فـيـ وـجـهـ الـمـرـكـزـ الـإـسـرـائـيـلـيـ الـحـدـيدـ، وـالـحـرـكـةـ الـشـعـبـيـةـ الـوـحـدـوـيـةـ الـمـعـادـيـةـ لـلـغـرـبـ وـلـلـأـمـرـيـالـيـةـ مـنـ جـهـةـ، وـلـلـسـيـاسـاتـ وـالـطـبـقـاتـ الـرـجـعـيـةـ مـنـ جـهـةـ أـخـرىـ، تـمـ تـفـكـيـكـهاـ وـتـمـزـيقـهاـ فـيـ كـلـ مـكـانـ، وـتـعـرـضـتـ لـتـصـفيـاتـ حـقـيـقـيـةـ بـأـسـالـيـبـ مـخـلـفـةـ، مـنـهـاـ السـيـاسـيـ، وـمـنـهـاـ الـاـقـتصـادـيـ، وـمـنـهـاـ الـتـنـظـيمـيـ، وـالـقـضاـيـاـ الـكـرـيـيـ، وـاـكـبـتـ نـهـوضـ التـحـرـكـ الـثـوـرـيـ الـعـرـبـيـ قـدـ طـوـتـهـ الـقـمـاـيـاـ وـالـمـشاـكـلـ الـجـدـيـدـةـ، وـعـلـىـ سـبـيلـ الـمـثـالـ، فـانـ هـنـاكـ آـنـظـمةـ صـارـتـ تـسـجـنـ مـنـ يـتـحدـثـ عـنـ عـرـوـبـةـ فـلـسـطـينـ، وـكـنـاـ إـلـىـ سـنـوـاتـ قـلـيـلـةـ لـاـ نـجـدـ بـيـنـ السـيـاسـيـنـ الـعـرـبـيـنـ مـنـ يـحـرـوـ عـلـىـ الـهـمـسـ بـحـقـ الـصـهـايـرـ فـيـهـاـ، كـماـ أـعـيـدـ طـرـحـ الـقـضاـيـاـ بـصـورـةـ جـذـرـيـةـ، فـصـارـتـ الـمـشاـكـلـ وـالـخـلـافـاتـ الـعـرـبـيـةـ طـاغـيـةـ عـلـىـ مـاـ عـدـاـهـ مـنـ تـنـاقـضـاتـ، وـوـصـلـتـ إـلـىـ درـجـةـ الـاقـتـالـ بـيـنـ أـكـثـرـ مـوـلـيـاـتـ دـولـةـ عـرـبـيـةـ وـفـيـ أـكـثـرـ مـكـانـ وـمـنـاسـيـةـ، وـتـشـيـتـ سـلـسـلـةـ مـنـ النـزـاعـاتـ الـاقـلـيمـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ وـالـعـسـكـرـيـةـ، وـسـاءـتـ الـعـلـاقـاتـ بـيـنـ الـاقـطـارـ الـعـرـبـيـةـ، حـتـىـ صـرـنـاـ لـاـ نـجـدـ قـطـرـيـنـ مـتـجـاـوـرـيـنـ لـيـسـ بـيـنـهـمـ وـضـعـ مـوـتـرـ وـمـنـفـجـرـ، فـضـاعـتـ الـمـقـاـيـسـ وـتـمـزـقـتـ الـاـواـصـرـ، وـاتـنـقـلـ مـرـكـزـ التـنـقـلـ مـنـ حـرـكـةـ عـرـبـيـةـ عـامـةـ تـتـمـحـوـرـ فـيـ الدـاخـلـ حـولـ أـهـدافـ وـتـنـظـيمـاتـ مـعـيـنةـ، تـخـوـضـ مـعـرـكـهاـ مـعـ الـخـارـجـ الـأـمـرـيـالـيـ، إـلـىـ خـارـجـ تـنـاطـرـ فـيـ دـاخـلـهـ غالـيـةـ الـفـئـاتـ الـحـاكـمـةـ كـيـ تـخـوـضـ مـعـارـكـهاـ مـعـ قـوـيـاـتـ الدـاخـلـ الـعـرـبـيـةـ أـوـ الـمـحلـيـةـ،

اما الـقـضاـيـاـ وـالـمـهـامـ الـتـيـ وـاجـهـتـ حـرـكـةـ الـثـوـرـةـ الـعـرـبـيـةـ، فـقدـ دـخـلـتـ بـعـدـ الـعـدـوـانـ طـوـراـ جـدـيـداـ، إـنـ مـوـقـفاـ سـيـاسـيـاـ يـنـظـرـ إـلـىـ الـمـشاـكـلـ الـاـقـلـيمـيـةـ مـنـ أـفـقـ قـومـيـ مـعـادـيـ لـلـأـمـرـيـالـيـةـ، يـنـقـلـبـ إـلـىـ نـقـيـضـهـ، حـتـىـ طـوـبـ الـمـشاـكـلـ الـقـومـيـةـ الـعـامـةـ، وـاـنـدـرـجـتـ فـيـ أـفـقـ اـقـلـيمـيـ مـرـكـزـ اـسـتـنـادـهـ هـوـ الـخـارـجـ عـامـةـ، وـالـخـارـجـ الـأـمـرـيـالـيـ خـاصـةـ، بـعـدـ الـعـدـوـانـ الـحـرـيـاتـيـ، اـنـقـلـبـ تـواـزنـ الـوـطـنـ الـعـرـبـيـ، وـتـحـولـتـ مـشاـكـلـهـ إـلـىـ رـوـافـعـ تـسيـمـهـ فـيـ تـمـزـيقـهـ، وـخـاصـةـ بـعـدـ غـيـابـ الـمـرـكـزـ الـقـومـيـ الـعـامـ، وـالـمـارـاـكـرـ الـوـطـنـيـةـ الـتـيـ كـانـتـ تـتـلاقـيـ وـتـنـقـاطـعـ مـعـ تـوـجـهـاتـ وـأـهـدـافـهـ، وـبـعـدـ تـشـيـتـ حـرـكـةـ الـشـعـبـيـةـ الـعـرـبـيـةـ الـوـاحـدةـ، الـتـيـ دـخـلـتـ سـاحـةـ الـصـرـاعـ بـعـدـ الـحـرـبـ الـعـالـمـيـةـ الـثـانـيـةـ، وـكـانـتـ فـتـرـةـ السـبـعينـاتـ بـدـاـيـةـ خـروـجـهاـ مـنـهـاـ، هـكـذاـ حـلـتـ مـيـاهـ مـكـانـ أـخـرىـ، وـبـرـزـتـ سـلـسـلـةـ مـنـ الـقـضاـيـاـ الـمـزـمـنـةـ بـيـنـ الـاقـطـارـ الـعـرـبـيـةـ، وـأـعـيـدـ رـيـطـ الـوـطـنـ الـعـرـبـيـ بـالـخـارـجـ وـفـقـ اـسـنـ جـدـيـدةـ، وـحـدـثـ تـحـولـ فـيـ مـرـكـزـ الـقـيـادـةـ، الـتـيـ اـنـتـقـلـتـ إـلـىـ حـلـفـ رـجـعـيـ عـربـيـ عـامـ، مـرـكـزـ الـسـعـودـيـةـ وـالـخـلـيجـ وـالـأـطـرافـ الـمـرـتـدـةـ عـنـ حـرـكـةـ السـابـقـةـ (ـوـخـاصـةـ فـيـ مـصـرـ)، وـقـوـيـاـتـ الـرـجـعـيـةـ الـتـيـ أـعـادـتـ تـرتـيـبـ أـوضـاعـهـاـ (ـعـلـىـ

خـصـوصـيـاتـ هـذـهـ الـمـنـطـقـةـ أـوـ تـلـكـ مـنـ مـنـاطـقـ الـوـطـنـ الـعـرـبـيـ الـكـبـيرـ، هـذـهـ الـمـوـاءـمـةـ الـتـيـ كـانـ عـدـوـانـ يـونـيـوـ/ـحـزـيرـانـ تـحـوـلـاـ نـوعـيـاـ فـيـهـاـ، وـاستـنـدـتـ إـلـىـ تـحـالـفـاتـ تـمـتدـ مـنـ خـارـجـ الـمـنـطـقـةـ إـلـىـ دـاخـلـهـاـ، مـرـكـزـهـاـ وـشـانـطـنـ، وـمـحـاوـرـ جـهـهـاـ الـاـسـاسـيـةـ تـلـكـ الـعـلـاقـاتـ الـتـيـ أـقـيمـتـ بـيـنـ الـمـرـكـزـ وـتـلـلـ أـبـيـبـ منـ جـهـةـ، وـبـيـهـ وـبـيـنـ عـوـاصـمـ الـرـجـعـيـةـ الـعـرـبـيـةـ مـنـ جـهـةـ أـخـرىـ (ـالـسـعـودـيـةـ فـيـ الـشـرـقـ، وـالـمـغـرـبـ وـلـيـبيـاـ الـمـلـكـيـةـ فـيـ الـغـرـبـ)، وـتـيـ استـفـادـتـ إـلـىـ بـعـدـ حدـ مـمـكـنـ مـنـ تـنـاقـضـاتـ حـرـكـةـ الـمـعـادـيـةـ لـلـغـرـبـ، وـنـقـاطـ ضـعـفـهـاـ وـتـبـاـيـنـ مـوـاقـعـهـاـ وـأـسـالـيـبـ عـمـلـهـاـ،

وـمـعـ أـنـنـاـ لـاـ نـرـيـ الـاـهـدـافـ الـتـيـ تـحـقـقـتـ بـعـدـ حـزـيرـانـ، عـلـىـ الشـكـلـ الـتـالـيـ:

١) ضـربـ الـمـرـكـزـ الـاـسـاسـيـ لـحـرـكـةـ الـثـوـرـةـ الـعـرـبـيـةـ، وـهـوـ مـصـرـ الـنـاـصـرـيـةـ/ـالـعـرـبـيـةـ، بـالـاهـدـافـ الـتـيـ يـمـثـلـهـاـ وـالـاسـالـيـبـ الـنـشـالـيـةـ الـتـيـ طـوـرـهـاـ، وـالـرـوـابـطـ الـدـولـيـةـ الـتـيـ أـقـامـهـاـ،

انـ ضـربـ هـذـاـ الـمـرـكـزـ كـانـ فـيـ حـسـابـاتـ الـأـمـرـيـالـيـةـ سـيـخـلـقـ مـراكـزـ صـغـيرـةـ مـتـفـرـقةـ تـسـهـلـ تـصـفيـتـهـاـ فـيـمـاـ بـعـدـ عـلـىـ بـدـ المـرـكـزـ الـمـشـرقـيـ الـجـدـيـدـ الـذـيـ هـوـ اـسـرـائـيـلـ،

٢) تـشـيـتـ حـرـكـةـ الـشـعـبـيـةـ الـعـرـبـيـةـ الـمـوـحـدـةـ حـولـ الشـعـارـاتـ وـالـسـيـاسـاتـ الـمـعـادـيـةـ لـلـغـرـبـ وـلـلـأـمـرـيـالـيـةـ، وـالـسـاعـيـةـ نـحـوـ الـوـحـدـةـ الـعـرـبـيـةـ، وـنـحـوـ نـمـطـ جـدـيـدـ مـنـ تـنـظـيمـ الـحـيـاةـ الـاـجـتمـاعـيـةـ وـالـتـنـمـيـةـ، ضـربـ هـذـهـ حـرـكـةـ الـوـاحـدةـ كـانـ سـيـفـتـهـاـ فـيـ مـرـحلـةـ اـوـلـىـ، وـسـيـخـرـجـهـاـ مـنـ سـاحـةـ الـعـلـمـ الـسـيـاسـيـ فـيـ مـرـحلـةـ لـاحـقةـ، اـمـاـ بـالـاـلـتـفـافـ عـلـيـهـاـ فـيـ كـلـ بـلـدـ وـفـقـ مـعـطـيـاتـهـ الـخـاصـةـ، اوـ بـرـيـطـهـاـ بـهـذـهـ السـيـاسـةـ اوـ تـلـكـ مـنـ سـيـاسـاتـ الـطـبـقـاتـ وـالـفـقـاتـ الـحـاكـمـةـ، الـتـيـ قـاـوـمـتـ الـمـرـكـزـ السـابـقـ اوـ تـصـدـتـ لـوـرـاثـتـهـ بـعـدـ اـنـهـيـارـهـ،

٣) اـعادـةـ طـرـحـ الـقـضاـيـاـ وـالـمـشاـكـلـ الـاـقـلـيمـيـةـ الـتـيـ تـواجهـ اـلـاـمـ الـعـرـبـيـةـ، وـلـكـنـ عـلـىـ اـسـاسـ اـقـلـيمـيـ، يـسـهمـ فـيـ تـفـتـيـتـ الـقـضاـيـاـ الـوـاحـدةـ إـلـىـ قـضاـيـاـ صـغـيرـةـ لـاـ نـهـاـيـةـ لـهـاـ، وـالـىـ خـلـطـ الـاـوـرـاقـ حـتـىـ لـاـ يـعـرـفـ الشـعـبـ الـمـدـيـقـ مـنـ الـعـدـوـ،

٤) اـمـتـصـاـنـ الـتـنـظـيمـاتـ السـيـاسـيـةـ الـمـحـلـيـةـ مـنـ خـلـالـ اـعـادـةـ طـرـحـ الـقـضاـيـاـ، وـتـحـوـيلـ الـتـنـاقـضـاتـ وـتـغـيـرـ اـتـجـاهـاتـهـاـ وـأـطـرـافـهـاـ، وـفـرـضـ خـطـسـيـاـيـ وـاـحـدـ عـلـيـهـاـ، يـنـتـلـقـ مـنـ فـوـقـ، مـنـ الدـوـلـةـ، وـيـحـدـثـ تـمـزـيقـاـ وـتـميـيـزاـ لـطـاقـاتـهـاـ، وـبـحـولـ دـورـهـاـ فـيـ الـحـيـاةـ السـيـاسـيـةـ الـتـيـ دـورـ هـاـمـشـيـ اوـ تـابـعـ اوـ وـدـيفـ، بـالـقـيـاسـ اـلـىـ الـخـطـ الرـسـيـ الـسـائـدـ،

٥) تـوـطـيـدـ الـتـبـعـيـةـ لـلـغـرـبـ عـلـىـ أـسـسـ عـصـرـيـةـ، تـقـوـمـ ظـاهـرـيـاـ عـلـىـ "ـتـفـاهـمـ عـرـبـيـ"ـ وـعـلـىـ تـحـدـيـتـ الدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ كـأـجـهزـةـ سـيـاسـيـةـ، وـعـلـىـ عـلـاقـاتـ اـقـتـصـاديـةـ دـولـيـةـ مـفـتوـحةـ، لـكـنـهـاـ تـصـبـ عـلـيـاـ فـيـ قـنـاتـيـنـ:

أ) اـفـقـارـ وـنـهـبـ الـمـجـتمـعـ وـالـثـرـوـاتـ الـعـرـبـيـةـ مـنـ قـبـلـ الـدـوـلـةـ بـدـوـنـ قـيـودـ اوـ حـدـودـ،

بـ) اـنـدـرـاجـ هـذـهـ النـمـطـ مـنـ الـدـوـلـةـ فـيـ عـلـاقـاتـ وـسـيـرـوـاتـ تـبـعـيـةـ مـتـعـاـظـمـةـ لـلـبـلـدانـ الـأـمـرـيـالـيـةـ وـلـلـسـوقـ الـرـاسـالـيـةـ، بـحـيثـ تـفـوزـ هـذـهـ بـحـصـةـ الـاـسـدـ مـنـ عـلـيـةـ النـهـبـ، وـتـنـرـكـ

ارضية الانتصار الامبرىالي بعد العدوان) في كل مكان من الارض العربية، ونجحت في تحويل سياساتها الى عامل تفتت اضافي لحركات وقوى وطنية محلية كانت بالاساس تستمد جزءاً كبيراً من طاقتها النضالية من تيار الحركة العربية العامة، الذى غيبت ملامحه بعد هزيمة الناصرية في مركزها المصرى، ومزقت أوصاله في طور لاحق (بعد ظهور الساداتية).

في هذا الطور، لم تعد القضايا تعالج كقضايا تخص امة، بل عولجت كمسائل ترتبط ببناء انظمة وتكون اطاراً فتحولت هكذا من عامل توحيد الى عنصر تفتت، وصار العالم العربي يضج بالخلافات حول الحدود، وبالقضايا الساخنة بين الدول. لا بل ان الامر وصل الى مرحلة خطيرة تهدد قوام كل شعب من شعوب امة العربية، وليس بعيدة عن ذهنتنا الانقسامات الداخلية في عدة مجتمعات عربية، وهي انقسامات لا يكاد بلد عربي واحد يخلو منها، وكنا الى سنوات قليلة نعتقد انتنا تجاوزناها كالطائفية والانتماءات العرقية والقومية والاقومية والعائلية والعشائرية، حتى صرنا نسلم دون جدال بأن العالم العربي دخل مرحلة جديدة لا مفر من اعتبارها ثورة مضادة شاملة، تستهدف وحدة الامة، لانها تعمل على تمزيقها من الداخل، وتستهدف الغاء الحياة السياسية للمجتمعات العربية، لانها ترافقت مع اندحار تعبيراتها السياسية ووصول الازمة اليها وانتقالها الى موقع دفاعي يترافق للناظر اليه أنه ميءوس منه، وترمي الى دمج الوطن العربي كل، وكل قطر من اقطاره على حدة، في تبعية جديدة للسوق الامبرىالية، ولتحولات البلدان الراسمالية، وتقوم اخيراً على ابراز دور استثنائي للدولة حيال المجتمع في الداخل، وخاصة طبقته المضطهدة من عمال وفلاحين وبورحوازية صغيرة في الريف والمدينة. وليس من قبيل المصادفة ان يكون نمط الدولة العربية "الحداثة" واحداً تقريراً، رغم تباين المصالح والطبقات المساندة للدولة المختلفة، ورغم تباين اشكال الحكم بين بلد عربي آخر.

واخيراً، فإن التنظيمات السياسية الجماهيرية التي كانت تطرح في فترة ما قبل السبعينيات تهديداً ما للقوى الحاكمة، تجد نفسها الان أمام مفترق طرق خطير. فالحركة الشعبية العربية العامة قد تراجعت الى درجة كبيرة، والقوى التي كانت تعارك الرجعية على صعيد قومي تحولت في غالبيتها الى حليف لها، والوضع العالمي تغير بدرجة ملؤساً، والجماهير في الداخل مبللة ومورطة في مشاكل تتعارض مع مصالحها، والدولة "الحداثة" انتقلت من الدفاع الى الهجوم، والتغيير كان سريعاً الى درجة أن البرنامج القديم صار بحاجة الى اعادة صياغة جديدة، تأخذ المتغيرات الدولية والعربية والمحلية كأساس لفهم جديد ينطلق منه برنامج جديد قادر على تحقيق الاهداف الشعبية، التي صارت بحد ذاتها محلاً للالتباس، بعد أن تبنت الدولة والطبقات المساندة جزءاً منها في الظاهر، ذلك ليس بقصد حلها، لافراغها من مضمونها الشعبي، وفصلها عن نشاطات الجماهير العربية.

في اطار هذا الاندراجه الكبير على المستويين القومي والإقليمي، بربت ولاشك ظواهر مضادة للاتجاه العام ومتعارضة معه كالمقاومة الفلسطينية الشعبية والمنظمة، وبذلت جهود كبيرة هنا وهناك، لايقف هذا الجرف الساقط، ولكن ذلك لا يغير من صحة تحليلنا للاتجاه العام للاحداث والتطورات. وانه لمعبر اشد تعبير ان تكون الضربات التي تلقتها المقاومة الفلسطينية من الوضع والقوى العربين اشد هولاً وابعد جداً من تلك التي أنزلها بها العدو الصهيوني. وعلى كل حال، فان هذه الاتجاهات والقوى مضادة للتطور العام لا تزال تفتقر الى طابع عربي منظم، وتعاني من البيئة السياسية المعادية لها، التي احاطتها بها قوى الثورة المضادة، كما لم تنجح حتى الان في بلورة برامج قادرة على استقطاب الحركة الشعبية، وتحويلها الى حركة شعبية عربية عامة خلال عملية جدلية متأنمية ومتضاعدة. انها بالاخرى تبذل جهودها حتى الان لتناقلم مع المعطيات الجديدة، عليها، كما يظن قادتها، تتجاوز هذه المرحلة الصعبة. وهي في مناطق كثيرة تركز على التكتيك والمرونة في اطار الاحداث الجارية، بدل ان تترجم توجهها الاستراتيجي ترجمة برنامجه جديدة وفعالة، تكسوها مبدئية وصلابة اكبر، وتبعدها الى فيها ولو شيئاً يسيراً من المبادرة الضائعة، وترتبط الجسور بينها وبين الجماهير، وفيما بينها كقوى متشابهة السياسات والمصالح والاهداف.

موقع الامبرىالية من هذه التطورات

الامر الذي يلفت النظر في هذه التطورات التي نعيشها منذ عام ١٩٦٧، هو أنها شاملة تقريراً لسائر الانظمة السياسية العربية، باستثناء عدد قليل منها. واذا كانت كلمة "شاملة" تعنى هنا اشراك الانظمة الفعال فيها، فان اثارها لم تتفق عند حدود نظام، بل تركت ذيولها على كل بلد ونظام، مهما كان توجهه وطبيعة القوى التي تحكمه.

ولعل من مميزات هذا الوضع الذى نعيش فى ظله الحقيقة التالية: فالامبرىالية لم تتنطلق في هجومها الجديد من اسلوب وتصورات مسبقة معينة، بل رسمت لنفسها أهدافاً محددة، وتركت يدها مفتوحة لاختيار الاساليب التي توصل اشكال الحكم والانظمة الممثلة الى تحقيق هذه الاهداف او تساعده على تحقيقها. من هنا قام تاكتيك الامبرىالية على ركائز أساسية منها:

- 1) وضع سياسة تتضمن قلب التوازنات الداخلية الشعبية المعادية للامبرىالية لصالح تيارات وقوى نمت في قلب الوضع القائم (الصحراء في المغرب مثلاً). ولهذا فقد استعمل العنف باعلى درجاته ضد القوى القائدة والمنتصرة، وفتحت ابواب امام احتمالات نهوض القوى الداخلية الاخرى. لقد توجه الخنق نحو القوى الطبيعية، على امل ان يعطي ذلك فرصة مناسبة لقوى جديدة تمثل مصالح

التحولات على مستوى الدول

في هذا الوضع الجديد نمت داخل كل دولة صورة مركبة نرى بعض ملامحها فـ:

١) انقسمت الدولة الى دولتين، دولة سرية (دولة ظل) ودولة علنية. أما الدولة السرية، فقومها – كما في المغرب مثلاً – المخزن وعلى رأسه الملك القائد لجهاز امني واداري تلتقي خيوطها جميعاً عند الحاكم الاعلى، الذي أخذ في كل مكان اما صورة فرد طاغية او صورة عصابة صغيرة.

هذه الدولة السرية هي التي تقرر السياسات وترسمها. وهي التي تتحكم بالعملية الاجتماعية، وتسرّعها لمصلحتها، وهي التي تشرف بواسطة جهزتها المختلفة وخاصة جهازها الامني، على سير تطبيق السياسات من قبل الدولة العلنية (حكومة، برلمان، بلديات، الخ...)، التي تكون غالباً بلا حول ولا طول، الا بقدر ما تحسن وظيفتها المتجلية في تنفيذ ناجح لخطط الدولة السرية، وفي تقنيع وجود هذه الدولة، التي هي الدولة الحقيقة.

٢) يروز حاكم فرد أو عصابة صغيرة من الحكام الافراد، الذين هم المشرفين على أجهزة الدولة السرية، ومدربين عاميين لشؤون دولة الظل، اكثر مما هم مرتبطين بقضايا الشعب والوطن، ومعندين بتجسيد المصلحة العامة لمجموع الشعب. هذا الحاكم، أو هذه العصابة لهم صفة رؤساء أجهزة اكبر من صفتهم كرؤساء دولة، ولهذا فإنهم يفلسون بنية الدولة وعملها على مستوى بنية الأجهزة (العسكرية والأمنية غالباً) وعملها. وإذا كانت علاقتهم بالمجتمع قائمة على صعيد ما فانها هو صعيد القمع المكثف والمتواصل للمجتمع من جهة، وصعيد نهبه الذي يؤمّن حسن سير آلة الأجهزة من جهة أخرى. في دولة كهذه يتحول الحكم من تعبير وطني حيال الخارج، الى تعبر خارجي حيال الوطن، وترتبط مصالح الزمرة الحاكمة ارتباطاً ايجابياً بالخارج (الامperialي)، في حين تقطع الروابط الايجابية مع الداخل الوطني، لتحول محلها روابط سلبية ذات طابع عدائي، يقوم على اعتبار أية نامة تصدر عن الشعب أو أحد قطاعاته أو شرائحه أو فئاته، أو حتى عن مجموعة أفراد منه، عملاً معادياً للدولة وللمجتمع، ومؤامرة لا بد من قمعها بالدم والنار. كما يقوم على وعي جذري لدى الشعب بان أي تماّس مع الدولة مهما كان بسيطاً، هو معركة حقيقة، لأن هذه الدولة القائمة على الغاء السياسة وعالمها الاجتماعي، والمحتفزة لقمع أي تحرك مهما كان بعيداً عن السياسة، لا يمكن أن يكون للتعامل معها إلا أحد شكلين: الخضوع او التمرد، وما دام الخضوع هو عدم القيام بأية نشاطات سياسية او اجتماعية او اقتصادية، الخ... خارج نشاط الدولة، فإن التمرد يبدأ باى شكل من اشكال هذه النشاطات.

٣) تميّز مفهوم الشعب مع مفهوم الدولة ووظيفتها . فالشعب لم يعد تلك

تنمية "رأسمالية" في قلب الانظمة القائمة.

٤) دق اسفين بين العالم العربي، وفي رأسه القوى المعادية للامبريالية، وبين المعسكر الاشتراكي، واخراج الاتحاد السوفياتي من المنطقة، لأن ذلك سيسهل تحقيق الاهداف الغربية.

٥) التشدد تجاه مصر أساساً، ما دامت القوى المعادية للغرب في القيادة، والتساهل حالها، بمجرد أن تبرز قوى جديدة بديلة، ثم التشدد تجاه الاطراف العربية المهزومة الأخرى، والتعامل معها من منظور تطورها الداخلي ، الذي يجب أن يكون شبّيها بالتطور المصري.

٦) تصفية القوى السياسية الحزبية والشعبية المعادية للغرب في كل مكان ، لأن ذلك يسهل سقوط القوى الرسمية التي تواجه خططه.

٧) أخذ خصائص التطور السياسي والاجتماعي المتفاوت في العالم العربي بعين الاعتبار، ووضع خطط تاكتيكية تفصيلية حيال كل بلد عربي جوهرها ايصال التطور العربي المتفاوت الى نقاط مشتركة أو واحدة، تصلح بدورها أساساً لمرحلة جديدة في علاقات الامبريالية بالواقع السياسي العربي.

على أرضية هذه الاهداف ، وبمساعدة تاكتيك شامل ومنـ، جوهره ملاقة اهداف الامبريالية مع موازین القوى الداخلية في العالم العربي ككل ، وداخل كل بلد عربي على حدة، حدثت عملية واسعة ترتبّت عليها تبدلات وتغييرات أوصلت العالم العربي الى الوضع الذي وصفنا بسرعة بعض ملامحه في الصفحات السابقة ، والذي قلنا أنه تميز بتطور أنماط متشابهة من الحكم وأساليبه على النطاق العربي العام في نطاق تعاون واسع بين الانظمة في سائر القضايا التي تمس الحركات الشعبية والثورية ، وبنفكـيك القاعدة الشعبية التي قدمت أساساً سياسياً لحركة التحرر في مرحلة ما بين الحرب العالمية الثانية وهزيمة ١٩٦٧ ، واستبدالها بقاعدة جديدة ترتبط مصالحها الداخلية بنشاط الدولة الاقتصادي بوجه عام ، والخارجية بالسوق الرأسمالية العالمية ، وبالقدرات الاقتصادية الضخمة التي حصلت عليها البلدان النفطية ، التي احتلت مراكز القيادة بعد افول نجم المراكز التحررية ، وخاصة في مصر .

هذه التطورات ترافقت بنمو كبير لدور الدولة على حساب الحركة الشعبية ، وبالآليات للحكم اما على سد المنافذ أمام نمو شعبي جديد ، أو على خلق اشكال زائفة من الاقنية السياسية القادرة على جر الحركة الشعبية الى متأهـات تصب أخيراً في خدمة الوضع السائد ، وبأثرـة العناصر والعوامل القادرة على تمزيق وحدة المجتمع ، بحيث تفقد المصالح المشتركة للجماهير الشعبية دورها في توحيدـها ، أو تلعب هذا الدور في اطار اقـية ما قبل مجتمـعـية (عشائرية ، قبـلـية ، عرقـية ، طائفـية ، الخ...) تفرغـ الطـاقـات الشعبـية من مضمـونـها الثـورـيـ ، وتحـولـها عن اـتجـاهـها الـاـصـلـيـ .

عملها وليس مراقبتها أو كبح جمودها .
 ٥) في ظروف غياب ، أو قمع الجمهور الشعبي المنظم ، واحكام رقابة الدولة على المجتمع ، تتحول هذه من آلية تسيير للمصالح العامة الى تحالف قطاع طريق تجمعهم مصالحهم الخاصة ، وتبرز بداخلها مراكز للقوى تضع نفسها فوق القانون والنظام والمصلحة العامة ، وتطور آليات عمل جديدة وفق الهدف الذي تسعى اليه ، ومواصفات النشاط الذي تقوم به ، والقطاع الاجتماعي أو السياسي الذي تنشط بداخله . هكذا ، يصبح لكل جهاز رئيس أو زعيم يشبه سلوكه وأسلوب تفكيره سلوك وتفكير زعيم البلاد ، فت تكون صلاحياته مطلقة لا تخضع لآية رقابة من تحت ، ويتحول جهازه أو مؤسسته الى اقطاع شخصي له يفعل به ما شاء ، اذا كان ذلك لا يتعارض تعارضاً جذرياً مع مصالح زعماء العصابات الاقوى في القطاعات والمؤسسات الأخرى . فيسقط مفهوم الدولة ودورها ، وينهار النظام العام ، وتتصبح الجماهير فريسة لكل أنواع النهب والامتهان ، وتتعرض لسائر ضروب الذل والقمع والافقار . في وضع كهذا تنهار قيم العمل والانتاج ، ويندھور الاقتصاد الوطني ، ويسد أفق المستقبل في وجه الاجيال الصاعدة ، وتشعر المشاكل الاجتماعية في كسب طابع جديد يمزق وحدة المجتمع ، بدل أن يطورها ، ويرسخ وجود الدولة بدل أن يهددها ، وترتد الجماهير عن الاهتمام السياسي العامة الى هموم ذات طابع يومي عارض ، أو ذات طابع اقتصادي عفوي ، وتختفي اللحمة بين الطبقات والفئات المحرومة ، في حين يرتع حزب الدولة (الامن ، الشرطة ، الخ . . .) في بحر من البهلوة و "الديمقراطية" ، تاركاً للشعب العادى الخوف على لقمة الخبز وعلى المصير الشخصي وعلى المستقبل غير المضمون .

الدور التحريري للدولة

ان دولة كهذه ، تشبه مضحة تسقط ما ينتجه الشعب في الداخل ، وقمعاً يسكن في جوفها ما تتسلكه من الخارج ، هي حالة نوعية خاصة في وضعيتنا المغربية ، بشكل خاص والعربي بشكل عام ، لفترة ما بعد الحرب العالمية . فهي ، على سبيل المثال ، تتحدد طوال الوقت عن التنمية ومصادرها وتراكم رؤوس أموالها وخططها ، الخ . . . لكنها لم تحدث أى تبدل في بنية علاقاتها مع السوق الدولية كعلاقات تبعية ، بالعكس لقد وطدتها الى أضعاف ما كانت عليه قبل عقد او عقدين من السنين ، ومع ذلك فانها لا تقطع عن الكلام عن التنمية .

اما كيف تحدث التنمية فعلاً فذلك امر يدل عليه العجز التجارى الخارجى ، ومديونية الدولة الداخلية ، والتضخم التنوى الزائف ، وتدھور ، ان لم نقل انهيار الزراعة عند الشعب ، وتعاظم طابع الاقتراض كاقتصاد احادي المنتوج ، وتزايد الهجرة من القرية الى المدينة ، والفقر الذى يسحق جماهير واسعة من الناس ، وبلغ درجة فظيعة

الكتل الجماهيرية الموزعة الى طبقات عاملة او فقيرة او حتى متوسطة ، بل صار تلك القاعدة الاجتماعية الضيقة التي تساند الدولة القائمة بحكم مصالحها ، مضافاً اليها الجهاز بكل تفرعاته وأشكاله . ما دامت الدولة قد انقطعت عن أن تكون تعبراً عن المجتمع ، فإن المجتمع بدورة يقلع عن أن يعتبر الدولة تعبراً عنه . هكذا يحل "شعب الدولة محل "شعب المجتمع" . وشعب الدولة هو تلك الشرائح التي تستطيع الدولة جرها الى صفها عن طريق اعادة توزيع الدخل الوطنى ، او تلك التي تكلف بتنفيذ او تقرير سياسة الدولة الداخلية والخارجية . في رأس هذه الشرائح تأتي الكتل الكبيرة المجندة في الاجهزة الامنية او زمرة من العاملين في الحياة الاقتصادية والادارية . بهذه الصورة تصبح الدولة ، وليس المجتمع ، مركزاً لفرز الشعب عن أعدائه . وتحول القاعدة الجماهيرية العريضة ، التي هي الاغلبية الساحقة ، الى عدو للشعب ، بينما تصير القلة المساندة للدولة هي الشعب ، الذي تتخذ القرارات وترسم السياسات لصالحه ، والذي تنظمه الدولة وتبعوه من حولها ، وتتيح له حرية الحركة "الاجتماعية" .

٤) تمييع مفهوم الديمقراطية مع ثبديل مفهوم الشعب . فالديمقراطية غدت كل اجراء تقوم به الدولة لتعزيز طابعها "الشعبي" ، وكل عمل تقوم به لاحكام قبضتها على الشعب ، وتمر عبر قنوات شكلية للتمثيل . في الديمقراطية التمثيلية يختار الشعب ممثلين عنه الى مختلف الهيئات ، يتبعون عنه في مراقبة عمل الدولة او الاشتراك في رسم هذه او تلك من سياساتها . في هذه "الديمقراطية الجديدة" ، تسمى الدولة ممثلين عن الشعب الذي ترجمهم اجهزتها على اختيارهم ، كي يحرم من امكانية مراقبة عملها ، او الاشتراك في رسم هذه او تلك من سياساتها . ويكون هو لا الممثلون في الغالب من اوساط "شعب الدولة" . فإذا حدث وكانت هناك قوى سياسية معارضة ، فإن مهمة الديمقراطية تصبح تزوير اراده الشعب ، كي ينجح ممثلوا "شعب الدولة" بدلاً عن ممثليه .

هذه الديمقراطية ، تقنع بدورها وجود الدولة الرسمية ، دولة الظل ، التي تتحكم بها اما عن طريق الاطار السياسي العام ، الذي ترسمه دولة الظل ، بصورة غير مباشرة ، او عن طريق الاجهزة بصورة مباشرة . فينحصر عمل المؤسسات التمثيلية في الموافقة على خطط الدولة السرية وقراراتها ، وعلى اسياح طابع "جماعي" عليها . من هنا يتتحول هذا "النشاط الديمقراطي" الى قيد على الجماهير ، يغلق أمامها امكانات التحرك السياسي والاجتماعي ، ويزور ارادتها ، لأن اجهزتها ليست سوى ملحقات بأجهزة الدولة ، وليس ناجمة عن اختيار حر وطوعي تقوم به الارادة الشعبية الحقيقة . فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الملاحيات المطلقة لأجهزة الدولة ، والصلاحيات الفعلية لهذه المؤسسات التمثيلية ، ادركنا أن الهاشم الشكلي المتاح لها لا قيمة له في الواقع ، لأن وظيفتها هي اقرار ما هو مقرر سلفاً ، ولا سلطة لها حتى على تنفيذ ما تقرره . انها بهذا المعنى ، ليست سوى محطة من محطات عمل أجهزة الدولة ، الهدف منها تسهيل سير

الفلاحين والشعب . وتحوّل القضايا الوطنية الموجّلة إلى قيد على الوطن ، بدل أن تكون أدّاء من أدوات تحررها .

توظيف الفتايات الوطنية ضد مصالح الشعب

لوأخذنا مثلاً ساطعاً على الطريقة التي تلعب بها المشاكل الوطنية ضد صالح الشعب العليا، لكن مثال السياسة الملكية المغربية في الصحراء خير مثال، لأنها لم تعالج كمشكلة وطنية، بل كمشكلة حكم جانبها الديماغوجي أكبر من جانبها التثويري. واعتبرت من جهة أخرى، مناسبة لترتيب مجموعة معقدة من المصالعات مع البلدان المجاورة، فكانت بذلك أسفيناً يدق بين شعبها الواحد، بدل أن تكون جسراً يعاد عليه طرح القضايا الهامة، التي لعبت جلطة من الظروف في السابق دوراً أساسياً في عدم طرحها، أو في طرحها بطريقة مغلوطة ومخرية (هذه التوجهات هي توجهات جميع الأطاف المستنكرة في بناء الصحراء) .

بادىء ببدء، عندما كان هناك نهوض شعبي وثورى في منطقة المغرب ، وكان وضع الملكية مقلقاً ، طلب الحسن الثاني من الاستعماريين الإسبان عدم الانسحاب من الصحراء ، وروجاهم البقاء فيها . وعندما طرح في أواسط السبعينيات الموضوع مجدداً ، طرحة من منظور توطيد وضع الحكم بعد سلسلة من الانقلابات والانتفاضات الشعبية ، وليس من منظار حل مشكلة وطنية، أى أنها اعتبرت أداة لتقوية موقع الملكية والاقطاع المسالد لها ، وبابا تتسلل منه موازین القوى الغربية الجديدة بدل أن تطرح في إطار استراتيجية تحريرية جوهرها التعبية للخارج ، وبالتالي الاستناد الى برنامج تطويري في الداخل يعتمد على أوسع قاعدة شعبية تحريرية عريضة . والحقيقة أن هذا الطرح أفقد المسألة وجهها الوطني الأصيل الذى كان لها في فترة النهوض الشعبي التحرري ، وتحولها الى "قناة صرف" للتنافض الداخلي بين الشعب والحكم المستند الى الاقطاع . ويدبىئى أن التاكتيك الذى رسم لمعركة كهذه ، العدو الاساسى فيها هو الشعب وليس الاستعمار والامبرialisية ، كان يعمل على تطويتها بدل حلها ، وعلى تشعيتها بدل حصرها وحسمنها . كما كان ولا يزال يقوم على دمجها في إطار السياسة الامبرialisية ، بدل انتزاعها من هذا الاطار ، ولهذا بدأت المشكلة دولية ، ولم تأخذ حتى الان طابعها الوطنى الغالب .

اذا ما رجعنا الى التاريخ، وجدنا ان خطط القوى الخارجية كانت منذ هزيمة قرطاجنة على روما، تقوم على اسس قلما تغيرت، وان كان اصحابها بعض التطوير ، منها :
١) الاستيلاء على روما وس الجسور على الشاطئ وتحويلها الى مراكز تحشد قادرة على قمع الداخل ، والى مراكز نهب للداخل .
٢) ادخال وتوطيد سلطة الاقطاع في كل واجهة المغرب العربي الكبير.

في كل قطاع، ووصل حتى الى صفوف الطبقة الوسطى والشراائح المرتفعة منها، ومن ذلك، فان هذه البنية الجلية للمجتمع، التي اساسها احتلال السلطة السياسية وليس العمل والانتاج، لم تنتجم عن برامج تنمية قامت على قلب هيكل العلاقات الاجتماعية والطبقية لصالح مجتمع جديد، هو المجتمع الصناعي البورجوازى، بل نجمت ببساطة شديدة عن دخول علاقات رأسمالية ملجمومة الى كل مكان من المجتمع، جاءت معها بالفعل التدميرى والتخربي للرأسمالية، وتركت الجوانب الثورية والتقدمية منها، ومن همينة هذا النمط من الدولة التي تعتبر دولة نهب في الداخل وتسلّك في الخارج ولا تصلح الى اقامة اى مشروع تنموى كبير، والى حدوث تبدل في العلاقات الاجتماعية القديمة هنا او هناك ، تتحرر عن اثره جماهير من سلطة العمل الزراعي في الريف، فيقذف بها هذا الى المدن حيث لا تجد امامها سوى اجهزة الدولة (الامن والجيش والادارة)، نظراً لعدم وجود تنمية صناعية تستطيع استيعابها وامتصاص طاقاتها . هذا النمط من التنمية هو اكبر دليل على ان المجتمع يضعف بقدر ما تقوى الدولة، وعلى ان جميع الاقناع الاجتماعية صارت مرتبة، بحيث تصب في النهاية في بحر الدولة. لكن هذا الانصياب في مستنقع الدولة سيفجرها، لانه يجر اليها التناقضات الاجتماعية والسياسية، مع الكتل التي تدخل في صفوفها، وهذا يعزز بدوره تدهورها وانهيار عملها وتعاظم حق المجتمع عليهما.

وقد سُمِّيَ سُبْحَانَ يَٰ حَسْبَنَ في نموذج كهذا، يرتفع إلى أعلى عشرات الحكام كذئاب، وينزل إلى أسفل ملابين البشر كعمى. على أن ارتباط الذئاب بالسوق الرأسمالية كبير إلى درجة أن نموذج استهلاكهم يعيوسها عن خسارتها للمجتمع، الذي تنخفض قدرته الشرائية ويخرج أكثُر فأكثُر من عالم التبادل النقدي.

على أن دولة بهذه تتصف بأمر هام : فهي دولة شاملة . إنها لا تبقى في العاصمة والمدن الكبيرة ، بل تمتد جهازها إلى كل مكان . لذلك سببان :

١) حتى تنهب المجتمع منها شاملاً، يجب أن تكون موجودة في كل توصفاته.
 ٢) ولكن، تقعده قمعاً شاملاً، يجب أن تكون حاضرة في كل زواياه.

اذا كان النهب يوحد غالبية المجتمع الساحقة ضدها ، فانها يجب ان تضطهد هذه الغالبية ، واذا كان القمع يستنفر المجتمع ، فيجب ان تكتبه ، حيث هو قائم فعلا ، اى من قاعدته العريضة صعودا الى صفوف الشرائح العليا . وفي الحالتين يجب ان تكون سياستها شاملة ، وأن يكون وجودها شاملا . فممارسة السياسة الشاملة تعنى ان وجود الدولة هو وجود "اجتماعي" ، يمتد الى سائر نقاط الرقعة الاجتماعية ، ولكن ليس بوصفها رقعة للمجتمع ، بل بوصفها رقعة للدولة فقط ، هذه السياسة الشاملة تنزل الاذى بكل من يقيم تماسا معها من الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية . ولأنها دولة شاملة وشاملة ، فانها تطرح القضايا المعلقة بما يوطد تفوقها على مجتمعها ، فتحصیر مسألة في أهمية المسألة الزراعية مثلا ، عنصرها من عناصر نهب الزراعة ، وليس اداة حل مشاكل

الجديدة، تطرح القضية مجدداً كقضية لا بد أن تتضمن تسويات وحلولاً وسطيّاً، بحجة المتعارف عليه في المجتمع الدولي، وموازين القوى الجديدة، وبرغم أن الدول الكبرى دخلت إلى ساحة الصراع من باب الصحراء الذي يرى المخزن الان أنه باب لن يغلق الا بموافقة الخارج، أى أن الجانب الوطني من المشكلة صار محلاً للعب السياسي، وللأخذ والعطاء. يقتضي الانصاف والأخلاق للحقيقة أن نقول هنا، أن هذه السياسة ما كانت قابلة للتنفيذ بالطريقة التي نفذت بها لولا الدور السلبي الذي لعبه الطرح الانفصالي بمختلف مكوناته، الذي شكل خدمة كبيرة لصالح الملكية والاقطاع.

لقد كان على ما يسمى بالبوليزاريو، أن تعتبر نفسها جزءاً من حركة الشعب المغاربي المعارضة، وأن تطالب وبالتالي بمغرب ديمقراطي ، بدل أن تتلاعب بخطار دولة كاراكوزية "اشتراكية - ديموقراطية" تفتقر لسائر المقومات التي تجعل من كيان سياسي كياناً سياسياً بالفعل . إن الجزائر دفعت ثمناً كبيراً لسياستها المغلوطة ، وستدفع ثمناً أكبر إن هي واصلتها . ولا تزال الفرصة متاحة ، وإن كانت تتناقص بمرور كل يوم ، لقلب المشكلة إلى مشكلة نضالية مغربية عامة ، ذات بعد عربي واضح ، لا تربح منه الامبرialisية الدولية أو الاقطاعية المغربية ، بل تعيد طرح الوراق من جديد لتصبح أساساً لفرز داخلي على نطاق المغرب العربي بأسره ، ولاسترداد ثقل الاستراتيجية الثورية التي وضعنا خلالها اللبنانيات الأولى لحرية شعوبنا ، وطردنا الاستعمار ، والتي سمعكنا من طرد يقاباه والقوى التي حلت محله ، وفي رأسها المخزن والقطاع في المغرب ، وتتوحد شعوبنا على أساس تحريرية وتنمية ، تشكل مرتكزاً من مرتكزات نهضة أمتنا العربية ، ورداً على الانهيار الحاصل في مختلف أقطارها . لقد آن لنا أن ندرك أن خطط الامبرialisية متشعبة ومتعددة ، وأن تمزيق الوطن العربي وإثارة التناقضات بداخله ، وتدمير الحروب بين أقطاره ، هو الهدف الثابت للقوى الامبرialisية وصانعها ، وإن الرد لا يمكن بالانجرار إلى هذه الحروب والتمزقات من موقف إقليمي "تقدمي" ، بل هو في وضع استراتيجية مضادة شاملة ، تحشد من حولها الطاقات الشعبية في كل الأقطار ، وتخوض معركتها موحدة على صعيد المغرب كله ، كما تعرف متى تخوض هذه المعركة ومتي تتفاداها ، متى تتقدم ومتى تتراجع ، متى تقبل التحدي ومتي تتحاشاه . وغني عن القول ، أن موقفاً كهذا يتجاوز الانحياز لهذه القوة أو تلك ، لانه قائم على الانحياز للشعب الواحد في الأقطار المختلفة ، ويهرب من المكاسب الإقليمية الصغيرة والتافهة ، لانه ينتظر في النهاية الحصاد الوافر الكبير ، وأنه موصى على نموذج للعلاقة مع الشعب يختلف جذرياً عن النموذج السائد في البلدان الرجعية ، نموذج يستطيع في نفس الوقت اقتاع الجماهير بتفوقة وتقديره ، ولا يعمل بنفس آليات الانظمة الرجعية ، لكنه يتستر بحملة من الشعارات "التنمية" التي لا يرى أحداً في انعكاس لها في الواقع الحى واليومي .

اننا نلح على ضرورة بداية بهذه، لأن الاحداث تفتح عيوننا على اتساع دائرة الترد، وعلى تفجير الامبرالية بما تبقى من علاقات بين بلدان المغرب العربي،

٤) ربط شرائح من المغرب بالمصالح الخارجية، أما عن طريق المركز الاجتماعي أو عن طريق لغة القوة الخارجية، أو عن طريق اعتناق دياناتها (وهذا يتuhan الدخول في جهاز إدارتها والتبعي يقسم من الامتيازات المتاحة لها).

٣) افتلال الاقتتال والتناقض بين مكونات المغرب العربي.

باختصار، هذه الشروط والاسس المعتمدة على التجربة السياسية والنظام الاقطاعي، والارتباط بالخارج الذي يصاحبه اكبر قدر من التناقض بين الوحدات السياسية في الداخل، لا يزال الاستعمار والامبرialisية يعتمدها، مع بعض التطوير، الذي اصاب الدولة بشكل خاص. في شروط كهذه، تتحول أي مشكلة الى مادة متفجرة بين الكيانات السياسية، خاصة عندما تغيب الحركة الشعبية الواحدة، وتتصبح عاملًا من عوامل تقوية هذه الكيانات، خاصة حين تحل في اطار اللعب الخارجي، وتفصل عن مقوماتها الذاتية التي، تجعلها عنصرا من عناصر تقوية الداخل ضد الخارج.

في هذا الاطار عملت الرجعية المغربية ولا تزال "لحل" مشكلة الصحراء، أي لتعقيد مشاكل المغرب العربي الكبير، ويزيد الامر سوءاً أن هذه السياسة الرجعية فرضت نفسها حتى الان على القوى السياسية التي كانت تملك تصوراً مغايراً لها، وتناضل وفق برنامج يختلف عنها. وما يوّسّف له أن القضية اختصرت ومسخت إلى مستوى فظيع، انصب بأسره على المسألة التالية: الصحراء مغربية ويجب أن ندعم جهود الحكم لاسترجاعها. بينما المسألة هي في الحقيقة: الصحراء مغربية وعربية، ويجب أن نحول المعركة من أجل استردادها إلى معركة لاضعاف الاقطاع وسلطنه ولأسقاطها، وكل مشاكل المغرب العربي الكبير. ان أحدا لا يشك بأن الصحراء جزء من المغرب، ولكن الشكوك تدور حول تحول هذه القضية الوطنية المهمة من رافعة بأيدي قوى التغيير إلى أداة بيد الحكم والاقطاع والقوى الاميرالية المساعدة لهم في ذبح الشعب والحركة الوطنية.

الإعكاسات قبالة الصحراء في المغرب العربي

– مرحلة ثانية داخلية، فرضت فيها الاستراتيجية الخارجية – المخزنية على القوى السياسية الداخلية، واستخدمت انتقاب أفراد الحكم المتهمة.

— مرحلة ثالثة لا نزال فيها ، تعود المشكلة من جديد لتبرز في إطار المراجع الدولي والاستراتيجيات الخارجية ، ولكن على أرضية داخلية المبادرة فيها بيد الحكم .

في المرحلة الثانية، كان المخزن يتحدث طوال الوقت عن مشكلة وطنية لا يمكن أن يقبل حلها إلا في إطار الاندماج الوطني المغربي. والآن، في هذه المرحلة

والاستعداد الحقيقى بـأن نعيد التجربة ، ولكن ليس على طريقة التكرار ، بل على طريقة إعادة التأسيس . فالتأريخ ليس سوى عمليات إعادة تأسيس متصلة ، تأخذ من الماضي أحسن ما فيه ، لترسي حاضراً قادرـاً على الامتداد نحو المستقبل ، دون أن يقف عند حدود نقل التجربة ، وإنما يتجاوزـها ، إلى دمج التجربة المـنتقدـة في سياق نظرـى وعملـى يستطيعـ الامساكـ مـجـدـداً بالـمبـادـرةـ وـتـطـوـيرـهاـ عـلـىـ كـلـ الـاصـدـعـةـ ، نحو اـجـراءـ التـغـيـيرـ المـشـودـ ، فيـ ذاتـناـ وـفـيـ الـظـرـوفـ الـمـوـضـوعـيـةـ ذاتـهاـ .

فيـ الـظـرفـ الـمـشـخـصـ الذـىـ نـعيـشـ فـيـهـ ، نـرىـ أـنـ يـتـبـلـورـ هـذـاـ النـشـاطـ حولـ القـضاـياـ التـالـيـةـ :

- ١) الاتجاه الحاسم والجذرـى نحو الجماهـيرـ الشعبـيةـ ، بـقصدـ اـعادـةـ اـحـيـاءـ المجتمعـ ، كـمـجـتمعـ ، سـيـاسـيـاـ ، وـبـلـوـرـةـ سـيـاسـيـةـ خـاصـةـ بـهـ مـسـتـقـلـةـ عـنـ الـاقـطـاعـ وـمـنـاقـضـةـ لـهـ ، حيثـ يـحـبـ أـنـ تـكـونـ كـذـكـ . انـ الصـورـةـ الـتـيـ عـرـضـنـاـهـ لـلـاـيـاتـ عـلـىـ الدـوـلـةـ لـاـ تـرـكـ مـجـالـاـ لـلـشـكـلـ فـيـ أـنـ هـذـهـ قـدـ تـحـولـتـ أـكـثـرـ فـاكـثـرـ إـلـىـ مـرـكـزـ اـسـاسـيـ لـلـحـيـاةـ الـاـقـتـمـادـيـةـ وـلـلـحـيـاةـ السـيـاسـيـةـ . فـهـيـ الـمـتـصـرـفـةـ بـالـشـروـاتـ وـالـمـالـكـةـ لـقـسـمـ لـاـ بـاـسـ بـهـ مـنـ وـسـائـلـ الـاـنـتـاجـ ، وـهـيـ الـمـشـرـفـةـ عـلـىـ التـرـاـكـمـ وـعـلـىـ تـوـزـعـ الدـخـلـ الـوـطـنـيـ . هـذـاـ الـوـضـعـ سـيـكـوـلـاـ فـيـ حـالـتـيـنـ :
- ١) لوـ كانتـ الدـوـلـةـ مـمـثـلـةـ لـمـصـالـحـ الشـعـبـ وـالـمـجـمـعـ .
- ٢) لوـ كانتـ ثـمـةـ حـرـكـةـ سـيـاسـيـةـ اـجـتـمـاعـيـةـ نـاشـطـةـ قـادـرـةـ عـلـىـ مـواـزـنـةـ دـوـرـ الدـوـلـةـ الـاـقـتـصـادـيـ وـالـطـبـقـيـ هـذـاـ .

انـ السـيـاسـةـ الـتـيـ تـقـومـ عـلـىـ الـاسـتـيـلاـءـ عـلـىـ الدـوـلـةـ عـنـ طـرـيقـ الرـضـوخـ لـسـيـاسـاتـهاـ وـالـدـخـولـ فـيـ لـعـبـةـ مـصـالـحـهاـ ، وـالـتـيـ تـحـنـيـ رـأـسـهاـ أـكـثـرـ فـاكـثـرـ أـمـامـ العـوـاصـفـ الـتـيـ تـهـبـ مـنـ فـوقـ ، فـهـيـ قـيـيـنةـ بـتـحـوـيلـ الـاحـزـابـ "ـالـسـيـاسـيـةـ"ـ إـلـىـ تـجـمـعـاتـ مـصـالـحـ لـاـ شـانـ لـهـاـ فـيـ حـيـاةـ الـشـعـبـ ، وـبـتـدـمـيرـ الدـوـرـ الـشـعـبـيـ الـمـشـودـ ، الـذـىـ تـسـعـيـ الدـوـلـةـ بـالـاـسـاسـ الـتـدـمـيرـهـ . وـتـرـتـبـ عـلـىـ سـيـاسـةـ كـهـذـهـ وـضـعـيـةـ لـاـ تـنـقـدـ مـاـ يـمـكـنـ اـنـقـادـهـ ، رـيـشـاـ تـمـ تـرـمـيـفـ الـظـرـوفـ الـصـعبـةـ ، بـلـ سـيـاسـةـ تـضـيـعـ مـاـ يـجـبـ الـحـفـاظـ عـلـيـهـ وـتـطـوـيرـهـ . إـلـىـ ذـلـكـ ، فـانـ سـيـاسـةـ كـهـذـهـ تـعـزـزـ دـوـرـ الدـوـلـةـ الـمـحـولـةـ إـلـىـ مـرـكـزـ لـلـحـيـاةـ السـيـاسـيـةـ بـدـلـ أـنـ تـعـضـفـهـ ، فـتـسـدـ أـفـقـ الـاـحـتمـالـاتـ أـمـامـ الـشـعـبـ ، وـتـضـعـهـ فـيـ مـرـكـزـ حـرـجـ جـوـهـرـهـ التـسـابـقـ نـحـوـ خـطـبـ وـدـ الدـوـلـةـ وـرـجـالـهـاـ ، أـوـ التـخلـيـ تمامـاـ عـنـ أـىـ نـشـاطـ سـيـاسـيـ أوـ عـامـ . انـ تـأـسـيـسـ الـحـرـكـةـ السـيـاسـيـةـ الـشـعـبـيـةـ ضـرـورةـ لـاـ بـدـ مـنـهـ ، لـاـنـ وـجـودـ ، مـجـرـدـ وـجـودـ ، الـقـوـىـ السـيـاسـيـ بالـمـعـنىـ الـحـقـيقـيـ لـلـكـلـمـةـ ، صـارـ مـرـبـوـطاـ بـهـ . وـحتـىـ لـاـ نـخـدـعـ أـنـفـسـنـاـ ، فـانـ أـىـ حـزـبـ يـفـتـقـرـ إـلـىـ قـاـدـعـةـ شـعـبـيـةـ حـقـيقـيـةـ ، وـاعـيـةـ وـمـقـاتـلـةـ ، لـنـ يـسـتـطـعـ الـوـقـوفـ بـوـجـهـ "ـالـدـوـلـةـ الـحـدـيـثـةـ"ـ الـرـاهـنـةـ ، فـكـيفـ سـيـسـتـطـعـ بـالـأـخـرـىـ قـيـادةـ الـمـجـمـعـ وـالـاـنـتـقـالـ إـلـىـ الـهـجـومـ الـمـفـادـ؟ـ . هـذـهـ الـمـسـالـةـ ، مـسـالـةـ مـجـاهـيـةـ الـدـوـلـةـ السـائـدـةـ وـالـطـبـقـاتـ الـمـانـدـةـ لـهـاـ بـاـوـسـ الـجـمـاهـيرـ الـشـعـبـيـةـ ، لـاـ يـجـزـوـ أـنـ تـفـلتـ مـنـ وـعـيـنـاـ لـحـظـةـ وـاحـدةـ ، اـذـاـ كـنـاـ نـرـيدـ مـارـسـةـ السـيـاسـةـ الـثـوـرـيـةـ بـمـعـنـىـ الـحـقـيقـيـ ، أـىـ بـوـصـفـهـ تـعبـيراـ

ولـيـسـ عـلـىـ حـصـرـ النـزـاعـاتـ وـتـحـجـيمـهـ . وـاـذـاـ كـانـ هـنـاكـ مـنـ يـظـنـ أـنـ يـسـتـطـعـ بـمـجـرـدـ مرـورـ الـوـقـتـ التـخـلـصـ مـنـ مـشـكـلـةـ كـانـ مـوـقـفـهـ فـيـهـ مـوـسـسـاـ عـلـىـ الـغـلـطـ ، فـاـنـهـ سـيـجـابـهـ بـعـدـ حـيـنـ مـشـكـلـةـ أـخـرـىـ مـوـقـفـهـ فـيـهـ مـوـسـسـاـ عـلـىـ غـلـطـ مـمـاـلـ ، وـهـكـذـاـ دـوـالـيـكـ حـتـىـ نـصـلـ إـلـىـ وضعـ لـاـ يـعـرـفـ كـنهـهـ إـلـاـ اللـهـ .

اـنـ مـاـ حـدـثـ لـمـشـكـلـةـ الـصـحـراءـ يـعـطـيـ صـورـةـ جـدـ وـاضـحةـ عـنـ مـسـتـوـيـ الـقـوىـ الـتـيـ اـنـخـرـطـتـ فـيـهـاـ : الـاـمـرـيـالـيـةـ وـالـرـجـعـيـةـ وـالـحـرـكـاتـ الـوـطـنـيـةـ . وـلـاـ تـرـيدـ أـنـ نـضـعـ وـقـتاـ طـوـيـلاـ فـيـ الـحـدـيـثـ عـنـ مـسـتـوـيـ الـحـرـكـاتـ الـوـطـنـيـةـ وـطـرـيقـتـهـاـ فـيـ اـدـارـةـ هـذـهـ الـمـسـالـةـ ، لـاـنـ ذـلـكـ وـاضـحـ لـكـلـ عـيـنـ بـصـيرـ ٠٠٠ـ .

وـعـلـىـ كـلـ حـالـ ، فـانـ مـاـ يـهـمـنـاـ مـنـ هـذـاـ التـحـلـيلـ هوـ درـاسـةـ الـجـوانـبـ الـخـفـيـةـ الـتـيـ طـرـحـتـ فـيـهـاـ قـضـيـةـ الـصـحـراءـ الـمـغـرـبـيـةـ ، وـالـاـطـارـ الـعـامـ الـذـىـ وـضـعـتـ فـيـهـ ، وـعـنـ نـمـطـ الـدـوـلـةـ بـخـصـوصـيـاتـ الـمـتـبـاـيـنـةـ مـنـ بـلـدـ لـاـخـرـ . وـاـذـاـ كـانـ الدـوـلـةـ الـمـغـرـبـيـةـ قـدـ أـضـفـتـ عـلـىـ نـفـسـهـاـ طـابـعاـ "ـقـومـيـاـ"ـ مـنـ خـلـالـ اـشـتـراكـهـاـ الـهـزـيلـ فـيـ حـرـبـ تـشـرـينـ/ـأـكتـوبرـ ، فـانـهـ حـاـوـلـتـ أـنـ تـضـفـيـ عـلـىـ نـفـسـهـاـ طـابـعاـ "ـوـطـنـيـاـ"ـ مـنـ خـلـالـ مـشـكـلـةـ الـصـحـراءـ . وـمـعـ أـنـ الـاـحـدـاثـ أـثـبـتـتـ أـنـ عـيـنـهـاـ لـمـ تـكـنـ عـلـىـ وـحدـةـ الـوـطـنـ (ـسـبـتـ وـطـلـيـلـيـةـ)ـ ، بـلـ عـلـىـ تـرـسـيـخـ وـضـعـهـاـ الـدـاخـلـيـ باـثـارـةـ قـضـيـةـ كـانـ تـجـمـدـهـاـ عـنـ قـدـ، فـانـ الـاـخـطـاءـ الـتـيـ اـرـتـكـبـتـهـاـ الـحـرـكـةـ الـو~طنـيـةـ قـدـ سـاعـدـتـهـاـ عـلـىـ تـحـقـيقـ هـدـفـهـاـ الـاـسـاسـيـ هـذـاـ . وـمـهـمـاـ يـكـنـ مـنـ أـمـرـ ، فـانـ الـمـخـرـجـ مـنـ الـاـزـمـةـ الـرـاهـنـةـ مـرـتـبـطـ بـوـعـيـ الـحـرـكـةـ الـو~طنـيـةـ لـسـيـاسـاتـهـاـ الـمـغـلـوـطـةـ ، وـبـاـيـجـادـ بـدـائـلـ لـهـاـ لـاـنـ الـنـظـامـ لـاـ يـعـقـلـ أـنـ يـبـدـلـ سـيـاسـةـ استـقـادـ مـنـهـاـ .

ماـ الـعـلـمـ فـيـ وـضـعـ كـالـذـىـ نـحـنـ فـيـهـ عـرـبـيـاـ وـمـحـلـيـاـ وـدـوـلـيـاـ

بـادـيـهـ ذـيـ بـدـءـ لـاـ بـدـ مـنـ الـاـقـرـارـ بـأـنـ الـوـضـعـ الـخـاصـ بـنـاـ مـاـ كـانـ لـيـصلـ إـلـىـ حـيـثـ هـوـ ، لـوـ أـنـاـ عـرـفـنـاـ كـيـفـ تـرـبـطـ سـيـاسـاتـنـاـ وـتـنـظـيـمـنـاـ وـوـضـعـنـاـ الـدـاخـلـيـ الـعـامـ فـيـ صـلـاتـهـ مـعـ الـاـوضـاعـ الـعـرـبـيـةـ وـالـدـوـلـيـةـ . اـنـ الـتـنـطـورـ الـذـىـ شـهـدـهـ الـعـالـمـ الـعـرـبـيـ ، وـمـثـلـ اـطـارـ الـاـرـتـنـادـ الـمـحـلـيـ لـكـلـ نـظـامـ ، كـانـ سـيـفـعـلـ فـعـلـهـ فـيـنـاـ ، وـلـكـنـ لـيـسـ مـحـتـمـاـ أـنـ يـكـونـ هـذـاـ الـفـعـلـ بـالـاـتـجـاهـ الـذـىـ حـدـثـ ، وـبـالـشـدـةـ الـتـيـ حـصـلـتـ . اـنـ أـسـاسـ الـعـيـبـ كـامـنـ فـيـنـاـ نـحـنـ ، فـيـ وـضـعـنـاـ الـذـاتـيـ وـتـفـاعـلـهـ مـعـ مـحـيـطـهـ الـمـوـضـعـيـ ، الـمـحـلـيـ وـالـعـرـبـيـ ، وـمـنـ ثـمـ الـدـوـلـيـ . وـاـذـاـ كـانـ الـمـراجـعـةـ مـطـلـوـبـةـ اـلـانـ ، فـانـهـاـ هـيـ مـطـلـوـبـةـ فـيـ اـنـجـاهـيـنـ :

- ١) وـعـيـ نـوـاقـصـنـاـ الـذـاتـيـةـ أـوـلـاـ ، وـالـاـسـتـعـدـادـ لـاـجـرـاءـ مـرـاجـعـةـ شـاملـةـ وـمـوـضـعـيـةـ ، نـتـجـرـدـ فـيـهـاـ عـنـ الـحـسـاسـيـاتـ وـالـقـضـائـيـاتـ الـصـغـيـرـةـ ، وـنـبـدـيـ أـكـبـرـ قـدرـ مـمـكـنـ مـنـ الـاـسـتـعـدـادـ لـنـقـدـ أـنـفـسـنـاـ وـمـاـ أـنـجـنـاهـ ، وـالـاـتـحـولـنـاـ إـلـىـ بـطـائـيـنـ يـوـمـنـ بـجـرـيـةـ لـاـ تـرـدـ بـ"ـالـمـوـضـعـيـ"ـ مـتـنـاسـيـنـ أـنـاـ جـزـءـ مـنـهـ .
- ٢) وـعـيـ الـتـجـربـةـ الـمـوـضـعـيـةـ الـتـيـ عـشـنـاـهاـ ، وـكـانـتـ الـمـبـادـرـةـ فـيـهـاـ خـارـجـ أـيـديـنـاـ .

دولة الانقطاع هي علاقتها مع غالبية الشعب ، وتعارض مصالحها بالأساس مع مصالح الأغلبية الجماهيرية . إن هذا الجانب الأساسي الذي يجعل الدولة الجبارة ضعيفة البنية سياسياً ، ويحولها إلى القمع بصورة متزايدة ، ويسحب من أيديها الوراق السياسية القادرة على اقتناع الشعب بالخوض ، يجب أن يكون محل اهتمام خاص من جانبنا . والحقيقة التي لا بد من ايجاد معالجة جدية لها هي أن المجتمع لن يجد طريقه مرة أخرى إلى عالم السياسة ، اذا لم نقدم له صعيدها من الوعي والممارسة يقتنه مرة أخرى بقدرتها على مواجهة عالم الدولة ، وهذا يقتضي ما يلي :

١) دراسة التجارب المعاشرة لتجربتنا ، وبصورة خاصة ، تجربة جديدة وهامة هي التجربة الإيرانية .

٢) متابعة النضالات العفوية التي تقوم بها الجماهير ، وتحويلها إلى نضال عام موحد له بعد اجتماعي كامل ، ذو طابع سياسي واع ومنظم .

٣) تحويل الحزب السياسي عن الوضع الراهن إلى وضع آخر يجعله أداة واطاراً نضالياً سليماً .

٤) تقديم برنامج عمل جوهره وقف التردد الذي دفع الشعب والوطن إليه دفعاً ، والانطلاق في وحدة أولى من نضالات صغيرة ومتفرقة ، يجب أن نعرف كيف نصيّبها فيما بعد في تيار نضالي عريض وجارف . هذا البرنامج يجب أن يشخص الوضع القائم تشخيصاً صحيحاً وصرياً ، وأن يتصور احتمالات التطور الممكن ، وأن يحسب لكل منها حسابه العلمي المقنع . كما يجب أن يقدم عالماً سياسياً متعارضاً مع العالم الذي تقدمه الدولة ، وأن يكون مثله عالماً شاملًا ومنظماً ، فنطلع عن سياسة ردود الفعل ، أو سياسة الاحتياط الجزئية بهذه القضايا الجزئية أو تلك ، ونتنقل إلى وضع تصورنا الشامل أمام الشعب في مواجهة تصور الدولة لسائر القضايا ، بدءاً من القضايا الاجتماعية والمطلبية الصغيرة ، وحتى مسألة النظام البديل والاطوار الانتقالية التي يحتمل أن يمر بها وطننا من الحالة الراهنة إلى الوضع البديل ، على أن نحدد طابع ودور كل قوة اجتماعية في سيرورة نضالية كهذه ، ونعرف مصالحها بدقة ووضوح ، ونقول للشعب الحقيقة حول ما قد يواجهه من صعوبات ومتاعب ، لأن طريقة وطريقنا لن تكوننا مفروشين بالورود ، بل محفوفين بالمخاطر والتضحيات .

٥) التركيز فيما يخص المجتمع ، على قضاياه ، والتركيز فيما يخص الدولة ، على مسألة الديمقراطية ، على أن نفهمها كشيء يتجاوز التمثيل والانتخاب واللعب التزويري الذي تمارسه الأجهزة الرسمية . إن قضايا المجتمع بالدرجة الأولى ، قضايا افقار الجماهير العريضة ونهايتها المنظم ، وتشتيتها وتضييعها ، قضايا تدمير الزراعة وتوجيه قسم كبير من الفلاحين ، وتخريب الانتاج الصناعي ، وضرب الاشكال النخالية للخارج ، الناجمة عن خراب الزراعة وجودة التنمية الصناعية ، وارتهان ثروات الوطن

عن مصالح مجتمع معين ، وجماهيريه المنتجة والمضطهدة ، حيال أية قوة تحول دون وصوله إلى مصالحه . والحقيقة أن ما حل بالاحزاب السياسية العربية عموماً لم يكن سببه تنافس حجمها أو تزايد ، ولا علاقتها بالدولة أساساً ، بل كمن سببه دوماً في علاقاتها مع الجماهير الشعبية التي أدى انقطاعها عنها إلى تقليلها حيناً وإلى وقوفها في إغراءً مسايرة سياسة الدولة في أغلب الأحيان . وهذا ما أبعدها عن الشعب ، ودفعها بالتالي إلى حلقة مفرغة دفعتها إلى الدوران أكثر فأكثر في فلك القوة السائدة ، لا وهي الدولة السائدة ، التي وصفنا بعض ملامحها الراهنة .

طريق واحدة للمعالجة

ان تمركز الحياة الاقتصادية في يد الدولة والطبقات المساندة لها ، وامساكها بالمبادرة السياسية يعنينا أمام حالة جديدة يجب أن نقر بخصائصها النوعية ، وأن تعالجها حالة نوعية . وفي تقديرنا أنه لا بد من رد الاعتبار للشعب البسيط ، الذي أثبت طوال تاريخنا المعاصر أنه يملك احساساً سياسياً صحيحاً وسليناً ، وأنه يعرف تماماً كيف يميز بين القمح والزوان . لكن رد الاعتبار لهذا ، لن يتم إلا عبر طريق واحدة : هي أن يرد الشعب لنا اعتبارنا كقوى سياسية فاعلة وقدرة ، فنطلع عن أن تكون تكوينات كمية تعتبر نفسها أرقى من الشعب وأدنى من الدولة ، فنتظر بازدراً إلى تحت وبخشوع واحترام إلى فوق . ان طريقنا إلى فوق يجب أن يمر عبر تحت ، وكل طريق لا تمر من تحت ، من عند الشعب ، هي طريق إلى الدرك الأسفل ، حتى لو كان الحزب ، مطلق حزب في السلطة .

التوجه الحاسم والجذري نحو القضايا المرتبطة ببنية المجتمع من جهة ، وبطابع وعمل الدولة من جهة أخرى . النوع الأول من القضايا ، يجب أن يركز على التعاطي مع المجتمع بوصفه كيان موحد للمصالح في مواجهة الدولة والتحديات التي تواجهه ، وبوصفه من ثم ، مصالح فئوية . ذلك لا يعني بالطبع تجاهل المصالح الطبقية الخاصة بكل طبقة ، لكن المهمية ستكون تامة ، اذا ما توفرنا عند الحدود التي تفصل مصالح الطبقات عن بعضها ، ولم نعرف كيف نبرر ما هو مشترك بينها . وعلى كل حال ، اذا كانت المرحلة الماضية قد شهدت سياسات تقوم على مواجهة المصلحة الشعبية بمصالح طبقات وفئات وشريائح "حاكمة" ، فإن هذه المرحلة يجب أن تبرز التعارض بين مصلحة غالبية المجتمع ومصالح الدولة والطبقات المساندة لها والداعية لسياساتها . هذا التطور يحتممه الدور الجديد الذي أخذت تحمله الدولة منذ قرابة عقد من السنين ، والذي أعطاها استقلالاً ذاتياً نسبياً عن مصالح الطبقات المساندة لها ، ووضعها بالتالي على رأس القوى التي تخوض الصراع ضد القوى الشعبية . مع تأكيدها على هذه النقطة النابعة من الوضع الحالي ومستجداته . نرى أن نقطة الضعف الأساسية التي تواجهها

كان الابتعاد عن هذا الخط، وبالتالي التأسلم مع نزوع يميني ورجعي متصاعد ، والتراجع عن موقع يسارية وتقديمية سابقة ، وتقطع الصلات التي كانت قائمة مع الشعب ، واحلال صلات خفية أو علنية مع الدولة وسياستها محلها . ان حصاد سياسة كهذه كان الصورة التي رسمناها ، سواء للدولة أم للقوى السياسية . وسيستمرو هذا الحصاد المسموم ما لم نفتح أعيننا على تجربتنا ، وعلى التجربة العربية عموماً . والحقيقة ان الوقت قد حان ، مع علامات تفسخ الدول البدائية في كل مكان ، ومع التحديات التي تواجهه كل وطن عربي للعودة عن السياسة الراهنة ، ولوطع سياسة أخرى بديلة لها . لكن ذلك يقتضي تجديد ذاتنا ودورنا ، والنظر في قضية نراها شديدة الأهمية ، الا وهي قضية النمط التنظيمي الذي يجب أن يتبعه الحزب في المرحلة اللاحقة ، بعد أن ثبت النمط السابق عجزه في طور النهوض عن احداث التغيير ، وعجزه في طور التدهور عن ايقافه . يجب أن نسأل أنفسنا : هل الحزب الذي أقمناه هو بشكله التاريخي المعروف ، أداة فعالة لقيادة النهوض بعد وضع مستلزماته ، أم أن العيوب اللصيقة بمنط هذا الحزب ، ستكون في المرحلة المقبلة عقبة بدورها أمام الحزب والشعب في آن واحد؟ كما يجب أن نطرح على أنفسنا السؤال التالي : هل تكفي النماذج النظرية المنقولة عن مجتمعات أخرى لاحادث هذا التبدل المطلوب ، بعد أن عجزت في الطور السابق والحالى عن منع التدهور الحالى؟ ان علمنا يجب أن يكون شاملًا في هاتين النقطتين ، وأن ينطلق من نقد ذاتنا قبل كل شيء ، لأن الاداة النضالية هي عنصر من عناصر النجاح أو عامل من عوامل الفشل . ولا يمكن تحقيق نصال ناجح بأدلة فاشلة ، كما يصعب للادة المناسبة أن تكون بحد ذاتها سببا في الفشل . والمراجعة للظرف الموضوعي لا يجوز أن تتوقف أمام الشرط الذاتي ، بل يجب أن تبدأ به ، سيماناً وان "الحركة الشعبية" أخذت تتجاوز القوى القائمة ، أو تحدث خارجها . وإذا كان للمراجعة من هدف ، فانما هو التالي :

- نقد تجربة الماضي .
- نقد سياسة التأسلم .
- وضع خطة سياسية شاملة ، تبدأ بالتجارب المنقولة ولا تنتهي عند حد رسم خارطة للاحتمالات وامكانات العمل في شروط لا تسيطر نحن وحدنا عليها .
- احتلال رؤوس جسور شعبية نحوها إلى ميدان معركة لاحقاً ، ولكن من ضمن خطة سياسية شاملة بالأساس ، تنمو تاكتيكاتها وشعاراتها مع توسيع رؤوس الجسور وتحولها إلى أرض معركة .

ونحن نعي تمام الوعي بأن عملنا بهذا الشمول لا يمكن أن يكون من صنع فرد أو حزب لوحده ، بل هو من صنع كل القوى الراغبة فيه والمدركة لضرورته ، ومن صنع النضالات الشعبية ، ولهذا فإنه عمل يتسم بأكبر قدر ممكن من الثورية والروح الديمقراطية والافتتاح على الآخرين وعلى الجماهير . ان العمل العصبي قد ينقذ

لدى الشركات والقوى الخارجية التي تنهب مستقبل أولادنا وأحفادنا . وهي أيضاً قضايا التعليم والصحة والسكن والطعام ، وقضايا الحرية الشخصية والمساواة أمام القوانين ، الخ . . . في حين نرى في الديمقراطيات وسيلة لتغيير طابع الدولة وبنيتها ووضعها كدولة في مواجهة الوعي الشعبي . وهذه عملية طويلة ، لأن استرداد الشعب لذاته سياسياً ليس مسألة اراده ، وإنما هي سيرورة موضوعية أيضاً يجب أن نعرف مفاتيحها واقنيتها وشعاراتها .

هذا الضعف البنيوي للدولة ، الذى يتجلى في خروج الشعب من عالمها السياسي ، لن يكون قاتلاً لها ، اذا لم تدخل الشعب في عالمها السياسي . لكن هذا الدخول مشروط بجملة اعتبارات ، في رأسها تقديم برنامج شامل ومقنع ، يتأسلم على حالة العداء الشعبي للدولة القائمة وللمصالح المساندة لها ، ويأخذ بالاعتبار الوضع الجديد ، الذى تجاهله فيه الأغلبية الشعبية المضطهدة ، الدولة كمتلة لمصالح قلة ، ولكنها منظمة أحسن تنظيم ، في حين لا تزال هذه الأغلبية مشتتة وغوفة . ويزيد من الحاج هذه المهمة أن خروج الشعب من عالم الدولة السياسي يهدد بتحوله إلى العوية في يد قوى مغامرة من كل الاصناف ، والى نشاطات ربما الحقن ضرر بروحه الكفاحية المتتجدة ، التي تتجلى في تفاصيل وجزئيات كثيرة يجب أن تحولها الى تيار عريض وجارف ، بالاتجاه الصحيح .

٦) آخذين بعين الاعتبار تطورات الوضع العربي في العقد الاخير ، فإن التطورات التي شهدتها أحزابنا السياسية كانت على العموم في عكس الاتجاه الذى يجب أن تسير فيه . إن سقوط حركة التحرر الكبيرة التي عشنا معها بعد الحرب العالمية الثانية ، وانهيار مركزها المصرى ، كان يطرح علينا تحديات منها :

١) استمرار مهمة التحرر على الصعيدين القومي والوطني (والوطني أساساً) ، ولكن في ظل الظروف الجديدة الصعبة التي وحدت قوى الردة العربية قومياً ووطنياً ، والاستمرار يعني أول ما يعنيه التمسك بالاهداف العامة ، وترجمتها في الخط السياسي المنظم ، ترجمة جديدة ، فيها حد أعلى من الثبات المبدئي ، وحد أعلى من الاستقرار التاكتيكي المرتبط بالمرونة ، ولكن الأرضية العامة لهذا التاكتيك كان يجب أن تتغير بهدف الحفاظ على الواقع الذاتية من جهة ، وامتصاص التراجع العام على الصعيد الشعبي من جهة أخرى ، بحيث يستقطب الوضع الذاتي التراجع الموضوعي ، ويقدم له آفاقاً وامكانات نضالية جديدة .

٢) التأسلم مع حالة التراجع . وهذا التأسلم قد يأخذ شكل الدفاع عن الذات ، وقد يأخذ شكل تبني للخط المطروح (خط الدولة أساساً) ومعارضة من داخله ، حتى يأخذ شكل الانهيار والتقهقر أمامه . وقد أخذ التأسلم في هذه الابعاد الثلاثة ، وأحدث وضعاً مأساوياً في الحركة الوطنية والقومية . ولا بد من القول أن المهمة الأساسية ، مهمة تجاوز التدهور عن يساره وبواسطة تجديد الصلات مع الشعب لم تنج . الذي انجز

حزباً، لكن ما ينقذ الوطن هو العمل الشعبي الذي تقوم به الجماهير بقيادة قواها الطبيعية المنظمة.

٧) يجب أن نقر بوجود تفاوت في علاقة القطاعات الشعبية المختلفة بالسياسة الراهنة ووضعها. ونرى أن أكثر هذه القطاعات تذمراً من الحالة السائدة هي قطاعات الطلاب والمحامين والمعلمين وأساتذة الجامعات والمهندسين والاطباء، وأساساً العمال والموظفوون الصغار والمتوسطون، ثم قطاعات من الشرائح العليا المتضررة بالانفتاح على الخارج وبالنهب غير المحدود في الداخل. أما الفلاحون، فإن وضعهم يتطور بسرعة، لكنهم ليسوا قطاعاً اجتماعياً متحركاً بعد. هذا الواقع يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في رسم خطط السياسة العملية التي تساعدهنا على الخروج في مرحلة أولى من وضع الاختناق السياسي الحالي، أي أن باب النشاطات الديموقراطية والمطلبية يجب أن يفتح على مصريعيه، سيفاً وإن قواه على قدر لا يأس به من الجاهزية السياسية والخاضالية. وبالاجمال نريد أن نلتفت النظر من هذا الكلام الى ضرورة وضع خطة نضالية متدرجة تأخذ الحالة القائمة بعين الاعتبار.

٨) علينا أن ندرك أن الامبرialisية بكل تدمع التطورات التي حصلت على صعيد الدولة في العقد الاخير، وأن تناقضاتها محكومة باستمرار هذا النمط من الدولة، فان فكرت بتغييره، فانما تفعل ذلك لاجل نمط آخر يخلو من ثغراته وعيوبه وبناقطه. ان اللعب بتناقضات الامبرialisية لا يجوز لهذا السبب أن يكون بالنسبة لنا باباً لتضييع الهدف وتجميع حدود الصراع.

فالامبرialisية، باتجاهاتها ومصالحها المتضاربة، لن تقف مع نضال شعبي ضد نظام دولة كهذا. والوهم الذي قد يراودنا حول صراعات الامبرialisية قد يكون قاتلاً، اذا لم نربطه بنهاية الحركة الشعبية. فهذا النهوض وحده كفيل بتحويل هذه التناقضات الى عنصر من عناصر التغيير. أما في الوضع الحالي، فان الامبرialisية وأجنحتها قد تتamar، ولكن ضمن اطار مضبوط ومقنن، هدفه خنق الحركة الشعبية وليس فتح الباب لنومها.

ان الوطن العربي يغلي، وطننا يغلي ايضاً. وفي يدنا أن تنصر آلام الشعب أو
تطـول ..

كمال الشامي
مناضل عربي من القطر السوري

